

Distr.: General
8 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٢٠-٩ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ودورة الجمعية

العامّة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:

المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام للقرن ٢١"

بيان مقدّم من مركز سنتا للتطوير التنظيمي، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يتم تعميمه عملاً بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* يصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070115 311214 14-65851X (A)



البيان

تقع أكبر دولة سوداء في العالم من حيث عدد السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويقدر عدد سكانها بـ ١٧٠ مليون نسمة. وقد سجلت خلال الفترة المستعرضة خطوات تدريجية نحو النهوض بالمرأة والفتاة في المجالات الحرجة الاثني عشر المثيرة للقلق والتي حددها منهاج عمل بيجين، وهي: المرأة والفقر، ووسائل الإعلام، والتمكين الاقتصادي، والبيئة، والصحة، والتزاع المسلح، وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، والعنف ضد المرأة، والآلية المؤسسية للنهوض بالمرأة، وتعليم المرأة وتدريبها، والطفلة، وكذلك المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار.

وقد أتاح مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ فرصة فريدة من نوعها أمام المرأة لكي تصبح جزءاً أساسياً من عملية صنع القرار في مجالات من قبيل التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في العالم أجمع. واستجابة لهذه الدعوة، تحولت اللجنة الوطنية للمرأة، التي كانت قد أنشئت عام ١٩٨٩، لتصبح وزارة اتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ ولتكون آلية مؤسسية للنهوض بالمرأة والفتاة في نيجيريا.

وفي عام ٢٠٠٣، أصدرت الحكومة مرسوم حقوق الطفل ومرسوم التعليم الأساسي العام الذي أعطى كل طفل حقاً إلزامياً في الحصول على ست سنوات من التعليم الابتدائي وثلاث سنوات من التعليم الثانوي المتوسط. كما نص الدستور على أن يكون السن الأدنى للزواج ١٨ سنة. وقد أقرت مرسوم التعليم الأساسي العام ومرسوم حقوق الطفل ٢٤ ولاية من أصل ٣٦ ولاية في الاتحاد.

كما أبدى رئيس الجمهورية النيجيري غودلوك جوناثان التزاماً عميقاً بالنهوض بقضية المرأة من خلال تجاوز نسبة ٣٥ في المائة المحددة للعمل الإيجابي في تعيين النساء في المجلس التنفيذي الاتحادي لإدارته. وهكذا، وللمرة الأولى في تاريخ نيجيريا، شغلت المرأة مناصب وزارية عالية واستراتيجية جداً، من قبيل وزارات النفط والمالية والدفاع والتعليم، فضلاً عن تعيين أول امرأة رئيسة قضاة الاتحاد، وهي ألوما مريم مختار.

وترتبط خطة الرئيس للتحويلات بنجاح نيجيريا في أن تكون أحد الاقتصادات العالمية العشرين الأكبر بحلول عام ٢٠٢٠، وهي الخطة المعروفة أيضاً باسم "رؤية ٢٠٠٠:٢٠٠٠"، وهي تتضمن "اهتماماً خاصاً بالمرأة" يهدف إلى توليد التنمية البشرية والوطنية من خلال مساهمة نساء ورجال وأطفال نيجيريا على أساس الإنصاف. وتقوم هذه الولاية على المبدأ الأساسي المتمثل في "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" المنصوص

عليه في الخطة الجنسانية الوطنية لعام ٢٠٠٧، بغية إحداث تنمية بشرية مستدامة ومجتمع عادل خال من أي تمييز على أساس الجنس،

وأنشئ عام ٢٠١١ الصندوق الاستثماري للمرأة كاستراتيجية لدى الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، بدعم من شركاء التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة، لحشد الموارد من أجل زيادة مشاركة المرأة في المناصب الانتخابية. ويستخدم الصندوق لأغراض التوعية والتعريف وكذلك لتعبئة النساء في جميع مستويات الحكومة - المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والمستوى المحلي.

وإلى جانب الصندوق الاستثماري، واصلت الإدارة الحالية عملها بمخططين للقروض البالغة الصغر تم إنشاؤهما عام ٢٠٠٧ لمساعدة النساء على الحصول على التمويل البالغ الصغر، وهما الصندوق النسائي للتنمية الاقتصادية وصندوق تنمية الأعمال لصالح المرأة. ويدير مصرف الصناعة المخططين كمرفقين متجددين بمعدل فائدة يبلغ ١٠ في المائة سنوياً.

وفي مجال الصحة، أنشأت الحكومة النيجيرية عام ١٩٩٩ المخطط الوطني للتأمين الصحي كبرنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص يعمل على توفير الرعاية النوعية التي يمكن الحصول عليها ويمكن تحمل تكاليفها بالنسبة لجميع النيجيريين. أما المساهمة في المخطط فتعتمد على الدخل، حيث يدفع رب العمل ٣,٢٥ في المائة ويدفع الموظف ١,٧٥ في المائة، مما يمثل ٥ في المائة من مجموع مرتب الموظف. وفي برنامج القطاع الخاص والفئات الأخرى التابعة للحكومة، يدفع الموظف ١٠ في المائة ويدفع رب العمل ٥ في المائة، مما يمثل ١٥ في المائة من المرتب الأساسي للموظف. على أنه يجوز لرب العمل أن يقرر دفع المساهمة الكاملة. كما يجوز لرب العمل أن يقدم مساهمات أخرى توفر تغطية إضافية على مجموعة الاستحقاقات.

وقد تمكنت نيجيريا بسرعة من احتواء مرض إيبولا الفيروسي الذي دخل البلاد مع أموس سوير القادم من ليبيريا. ويشهد ذلك بقوة على أثر قطاع الصحة في هذه الإدارة. وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر نيجيريا بلداً خالياً من مرض إيبولا بعد ستة أسابيع من عدم حدوث أية إصابات جديدة.

ولا يستفيد حالياً من المخطط الوطني لاستقصاء المقابلات الصحية إلا القطاع الرسمي، وخصوصاً العمال الاتحاديون، في حين أن توسيع المخطط ليشمل القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي لا يزال بطيئاً. ويظهر من تقدير للتغطية حتى الآن أن معظم النيجيريين لا يزالون خارج نطاق هذا المخطط الوطني، وإذا لم يتم توسيع التغطية لتشمل القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي، فإن غالبية المستفيدين المستبعدين ستكون من النساء.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعلنت الحكومة قرارها برفع الدعم جزئياً عن بتزين السيارات الممتاز وذلك كجزء من التخفيض التدريجي للوائح الناظمة لصناعة النفط. وفي هذا السياق، أنشأ الرئيس برنامجاً لإعادة استثمار الإعانة وللمتمكين.

وعلى وجه التحديد، يرمي التدخل البرنامجي الخاص بصحة الأم والطفل، التابع لبرنامج إعادة استثمار الإعانة والتمكين، إلى الحد من الأمراض والوفيات النفاسية وأمراض ووفيات حديثي الولادة من خلال استخدام تحليل التكاليف والفوائد. ومن الأنشطة المحددة المضطلع بها ما يلي: (أ) توظيف عاملين صحيين/قابلات مهرة، وعاملين في مجال الصحة المجتمعية وعاملين في مجال الصحة القروية؛ (ب) رفع مستوى الأدوية وتجهيزها وتوريدها إلى ٥٠٠ من مراكز الصحة الأولية في جميع المناطق الجيوسياسية الست في نيجيريا؛ (ج) اختيار ١٢٥ مستشفى عام في جميع الولايات الـ ٣٦ وإقليم العاصمة الاتحادية والارتقاء بقسم التوليد فيها لتوفير تدخلات شاملة لحالات الأم والطفل المعقدة التي يتم تحويلها من مراكز الصحة الأولية؛ (د) تقديم حوافز نقدية للنساء الحوامل لتقبل استخدام قيادات الصحة العامة بعد استكمال شروط معينة أو الوفاء بها.

إضافة لذلك، فإن برنامج تأسيس مشاريع الشباب المبتكرة في نيجيريا، والذي يحمل المختصر الإنكليزي "YouWin!"، وهو مسابقة سنوية لخطط الأعمال، موجه إلى مؤسسي المشاريع النيجيريين من الشباب الطامح. وقد صممت جولة عام ٢٠١٢ (وهي الثانية) من مخطط تأسيس المشاريع هذا، بحيث تكون موجهة للمرأة حصراً في سن الـ ٤٥ أو أقل.

ومعظم النساء لا يتمتعن بحق الملكية، الأمر الذي يعيق في كثير من الحالات حصولهن على أنواع معينة من الدعم، من ذلك مثلاً إمكانية الحصول على القروض.

وبالنسبة لمعظم النساء، تتعطل حقوق الملكية الأساسية - وهي الحق في الإدارة والحق في الدخل - بسبب الهيمنة الذكورية، مما يخلق الحاجة إلى تثبيت القرارات، أو إعطائها مشروعية، أو ضرورة القيام بذلك، وبالتالي يحد من دخلهن.

وجنسية النساء النيجيريات مضمونة دولياً أكثر منها داخلياً. فالمرأة المتزوجة من رجل من ولايتها الأصلية - أي مكان ولادة أبيها عادة - تصبح محرومة من الحقوق في ولاية زوجها. كما لا يمكن للمرأة النيجيرية أن لجنسية النيجيرية لزوجها الأجنبي.

ويشكل غياب العمل الإيجابي من الدستور حاجزاً أمام زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وقد هربت مئات الآلاف من النساء من بيوتهن بسبب الأزمات الإثنية الدينية. وتفاقم هذا الوضع بتمرد جماعة بوكو حرام منذ عام ٢٠٠٩ في شمال شرق نيجيريا، حيث تم اختطاف ٢٧٠ فتاة من مدرستهن أثناء امتحانات عام ٢٠١٤ في غرب أفريقيا. وقد مضت ستة أشهر على اختطافهن ولم يتم إطلاق سراحهن بعد.

ويوجد حالياً ٨,٥ ملايين طفل نيجيري خارج المدرسة أو لا يواظبون على الدوام في أية مدرسة. وأكثر من نصف هذا العدد فتيات في شمال نيجيريا حيث لا تزال الفجوة بين الجنسين واسعة النطاق وحيث تتراوح نسبة البنين إلى البنات من بنت واحدة مقابل اثنين من البنين إلى بنت واحدة مقابل ثلاثة من البنين في بعض الولايات.

ولا يداوم في المدرسة كثير من الأطفال بسبب الحاجة إلى عملهم إما للمساعدة في المنزل أو لجلب دخل إضافي للأسرة. ولا يمكن لكثير من الأسر تحمل التكاليف المتصلة بإرسال الأطفال إلى المدرسة، من قبيل الملابس الرسمية والكتب المدرسية. وبالنسبة لآخرين، يشكل بعد المسافة عن أقرب مدرسة عائقاً كبيراً. وهناك سبب آخر لانخفاض التسجيل، خصوصاً في الشمال، يتمثل في التحيز الثقافي. فكثير من الأهالي لا يرسلون أطفالهم، ولا سيما البنات، إلى المدرسة ويفضلون إرسالهم إلى المدارس القرآنية بدلاً من المدارس الرسمية. وحتى عندما يسجل الأطفال في المدرسة، فإن كثيرين منهم لا ينهون المرحلة الابتدائية. وتفيد البيانات الحالية بأن ٣٠ في المائة من التلاميذ يتسربون من المدرسة الابتدائية ولا ينتقل إلى المدرسة المتوسطة إلا ٥٤ في المائة منهم.

ومع أن نيجيريا حققت خطوات تدريجية نحو تنفيذ المجالات الحرجة الاثني عشر في منهاج عمل بيجين، لا تزال المرأة والفتاة في نيجيريا تعانيان من الحرمان على أساس الجنس والدين والإثنية. فهما محرومتان إلى حد فظيع.